

الوضع الفلسطيني الراهن وتحدياته

د. وحيد سمير

باحث في الهيئة العامة للاستعلامات

اسم الندوة : الوضع الفلسطيني الراهن وتحدياته (ورشة حوارية)
المكان : المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)
 رام الله ، الضفة الغربية

التاريخ : الثلاثاء، ١٥ أبريل ٢٠٢٥، والمشاركة *عبر تقنية زووم*

نظم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) ، ورشة حوارية تحت عنوان الوضع الفلسطيني الراهن وتحدياته وذلك بمشاركة نخبة متميزة مختلفة التوجهات من الباحثين والمحللين الفلسطينيين والمهتمين بالشأن الفلسطيني وذلك بهدف مناقشة التحديات التي تتمثل في المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية بمختلف مكوناتها، وتزامن مع استمرار وعمق الانقسام الداخلي والصراع التاريخي بين فتح وحماس رغم الإبادة الجماعية والضم والتهجير وغياب العمق العربي المطلوب، يتزامن أيضاً ذلك مع المأزق العميق الذي تعاني منه القيادة والفصائل والمؤسسة والبرنامج والنخب وغياب الرؤية، بما يؤكد الحاجة لإجراء تغيير شامل وعميق يمكن أن يستند على الكثير من العوامل التي تلبورت بشكل أوضح خلال الأزمة الحالية ، وأهمها صمود الشعب الفلسطيني وقدرته على الكفاح من أجل التحرر في إطار عدالة قضيته ، وهو ما يستوجب ضرورة التحرك السريع من خلال فعل على الأرض وهي مسؤولية السلطة والمقاومة وكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج حتى يمكن مواجهة التحديات الوجودية وتوظيف الفرص المتاحة، فالقضية الفلسطينية تمر بفترة عصيبة المطلوب فيها تقليل الأضرار والخسائر والحفاظ على الذات والقضية وبقاء الشعب وعلى ما تبقى من نقاط قوة ومكاسب من أجل تغيير موازين القوى رويدا رويدا ضمن رؤية شاملة

جديدة تضمن تحقيق النهضة من جديد.

القضية الفلسطينية .. الفرص والتحديات

أدار اللقاء الباحث والمحلل السياسي الفلسطيني بالمركز خليل شاهين حيث استهل اللقاء بكلمة للكاتب والمحلل هاني المصري مدير عام مركز «مسارات» ، حيث فند الباحث أهم التحديات وأهم الفرص التي تمر بها القضية الفلسطينية ليمثل عرضه الأرضية التي تنطلق منها مناقشات وحوارات الباحثين ، فتحدث الأستاذ هاني المصري عن التحديات الوجودية التي تواجه القضية والشعب الفلسطيني ، مؤكداً على ضرورة فهم طبيعة التحديات، وكذلك فهم طبيعة الفرص في الإطار الداخلي والإقليمي والدولي حتى يتم توظيفها و استغلالها بما يخدم القضية الفلسطينية. وجاءت أهم التحديات التي ذكرها الباحث كالآتي:

هناك مخططات لتصفية القضية الفلسطينية بمختلف مكوناتها من خلال ما يتم في قطاع غزة من إبادة جماعية ومخطط التهجير وتصفية قضية اللاجئين وما يجري مع وكالة الأونروا وتهجير مناطق المخيمات في الضفة الغربية. تتزامن عملية الإبادة مع الاعتداء على المقدسات وتهديد الأقصى، والتقسيم المكاني والزمني للأقصى الشريف وإقامة هيكل سليمان المزعوم. السعي الإسرائيلي نحو تقويض السلطة الفلسطينية وتفريغها مما تبقى من محتواها السياسي من خلال مواصلة تقسيم الضفة وإقامة كيانات ذات حكم ذاتي محدود تحت سيطرة الاحتلال.

السعي لتفتيت الشعب الفلسطيني في الضفة من خلال إشاعة العنف والفوضى والمخدرات والدعارة ومحاولة تفريغ الحركة الوطنية من محتواها الوطني والتمثيلي. تفاقم أزمة القيادة والمعارضة والمؤسسة والفصائل والنخب في الداخل الفلسطيني مع استمرار تعمق الانقسام وفشل الاستراتيجيات مما فاقم من الوضع المتقادم والمترهل للقيادة والمؤسسات الفلسطينية الرسمية وسياساتها التي تحول دون دخول دماء جديدة وشابة في الجسم السياسي الفلسطيني المتيبس.

محاولة خلق شرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية المهيمنة. وضع عربي مأزوم عاجز ومقسم وغير قادر على الفعل ودون قيادة موحدة

وبدون مشروع عربي متوافق عليه.

أما أهم الفرص فقد عددها الباحث كالتالي :

القضية الفلسطينية قضية عادلة ومتفوقة أخلاقياً ، ومع حرب غزة والصمود الأسطوري والثبات على الحقوق تجلت عدالة هذه القضية.

الأزمة الكبيرة غير المسبوقة من الانقسام في الداخل الإسرائيلي وهي أزمة ذات أبعاد كبيرة ومعقدة في ظل وصول عدد الموقعين على العرائض المطالبة بإنهاء الحرب إلى أكثر من مائة ألف موقع من العسكريين وجنود الاحتياط والطيارين ورجال الاستخبارات وغيرهم.

رغم ما تحدث عنه إسرائيل من إنجازات ، تكبدت إسرائيل الكثير من الخسائر الاقتصادية والبشرية والأخلاقية الغير مسبوقة ، وتجلت بشكل كبير الطبيعة الوحشية والعنصرية والسقوط الأخلاقي لهذا الكيان أكثر من أي وقت مضى.

من أهم الفرص أيضاً ، حركات التضامن الواسعة عبر العالم والتي تستند إلى قيم وحقوق عامة وإنسانية.

تغيرات النظام الدولي وإرهاصات نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، فوجد عالم قديم ينهار وعالم جديد يتبلور أو بدأ في الظهور، ولعل الظاهرة «الترابية» هي محاولة لوقف هذا التدهور ومنع ظهور أقطاب جديدة.

عملية طوفان الأقصى ورغم ما يثار حولها من جدل ونقاش لكنها أحدثت تغييراً تاريخياً ستظهر آثاره لاحقاً ، ولابد أن يحسن العرب والمسلمون استغلال تداعيات هذا الحدث من خلال بلورة رؤية وخطة واستراتيجيات جديدة وتصحيح الأخطاء السابقة.

وأضاف الباحث أن الوضع الفلسطيني هو وضع صعب للغاية، ورغم الإبادة لم يتوحد الفلسطينيون ولا يسيروا على طريق التوحيد وهو ما يظهر مدى الانقسام ويدعو إلي ضرورة البحث عن القواسم المشتركة كوسيلة للحد من هذا الانقسام ، ويمكن القول أن الظاهرة المصراعية يكون فيها ثلاث تيارات الأول تيار يخشي الأخطار ويبالغ فيها ويهول من قدرة العدو ويدعو إلي التوافق وصولاً إلي الاستسلام ، وتيار ثاني مغامر لا يحسب العواقب ويميل إلى التطرف والمغامرة ، أما التيار الثالث فهو

تيار واقعي وطني ثوري لديه رؤية شاملة لا تغذي الخلافات والانقسامات ومن المفترض أن يكون هذا التيار الثالث هو التيار الغالب. التغيرات في طبيعة الصراع وحتمية التكيف مع المستجدات وفي حديثه عن الوضع الراهن للقضية الفلسطينية وفقاً للمعطيات والتحديات الراهنة أكد دكتور أشرف راضي الباحث المتخصص في الشؤون الفلسطينية على ضرورة المحافظة على الإطار المؤسسي للهوية الوطنية الفلسطينية، فمنذ انطلاق الثورة الفلسطينية تعتبر منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأي محاولة للتشكيك أو محاولة الإلتفاف حول هذه الحقيقة يمثل ضرراً كبيراً لعقود من النضال والكفاح الفلسطيني ومن المفترض أن حماس تفهم ذلك ويمثل ذلك نقطة لإتمام المصالحة.

وأضاف الباحث أن الأولوية القصوى في ظل هذا الوضع الكارثي ومتغيرات البيئة الإقليمية والدولية هو البحث عن سبل لدعم صمود الشعب الفلسطيني على الأرض في غزة والضفة فالخصم يستفيد من انقساماتنا ولكننا لم نتعلم بعد كيف نستفيد من انقسامات الخصم وتوظيفها، ويمكن القول أن سبب هذا المستوى من الوحشية الاسرائيلية هو غياب أو تراجع القوي الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها القوى الموجودة في الداخل الاسرائيلي نفسه بعد هيمنة اليمين الاسرائيلي المتطرف. وتحدث الكاتب والباحث السياسي الفلسطيني محسن أبو رمضان عن الخطر الوجودي على الشعب والقضية الفلسطينية من خلال التطهير العرقي وحرب الإبادة في غزة والتي لن تتوقف عند الفلسطينيين في غزة، فالوضع أخطر بكثير حيث هناك هجوم استراتيجي على الوجود الفلسطيني وإذا نجح هذا النموذج في غزة سيتم تطبيقه في الضفة الغربية، فمخطط التهجير لا يقف عند غزة وكل فلسطيني في غزة أو الضفة أو داخل الخط الأخضر مستهدف بمخططات الإبادة والتهجير. وأضاف الباحث أن الوحدة تعتبر قضية مركزية، ويمكن أن يأخذ بعين الاعتبار متغيرات محددة تؤدي إلى تحقيق هذه الوحدة الوطنية وليس التمترس فقط حول «اتفاق بكين» ومطلوب وجود قطب ثالث ديمقراطي في المجتمع الفلسطيني ويجب الاتفاق على رؤية فتجربة المقاطعة لم تحقق نتائج وتجربة المشاركة لم

تكن على المستوى المرجو، وبالتالي لابد من الحفاظ على منظمة التحرير ولابد من وجود مؤسسات وطنية جامعة تمثيلية تشاركية، وضرورة وجود انتخابات ديمقراطية في الظروف المناسبة، كما أنه لابد من وجود وفد مشترك للمفاوضات بخصوص الأسرى والرهائن ووقف الهجمة الهمجية الاسرائيلية في غزة مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية فنحن أمام عالم متعدد الأقطاب لم يتبلور بعد ولكن له إرهاصات هناك روسيا الصين مجموعة العشرين مجموعة دول الجنوب لابد من استغلال هذا التعدد.

وقدم الباحث مقترحاً بضرورة إيجاد أو تشكيل لجان شعبية للصمود والمقاومة ومقاومة التهجير والتوزيع العادل للمساعدات ووقف حالة التدهور في النسيج الداخلي كما تحدث الباحث عن قرب اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتساعد نقاشات المشاركة وعدم المشاركة بدلاً من الحديث عن بلورة رؤية لمواجهة المخاطر الوجودية للقضية والتي أصبحت مخاطر وجوية على منظمة التحرير نفسها وطالب الباحث بضرورة إعادة النظر في طريقة عمل منظمة التحرير لتصبح الرافعة والدافعة للنضال الفلسطيني وتمثيل كل الفلسطينيين، وضرورة استثمار الاعتراف الدولي بدولة فلسطين وقرار محكمة العدل الدولية بأن الضفة وغزة وحدة سياسية واحدة وضرورة التركيز على القضايا ذات المضمون الوطني والديمقراطي والتشاركي.

التضامن الدولي والانقسام الفلسطيني والبحث عن حلول

وفي حديثه عن قضية التضامن الدولي والعربي في ضوء الانقسام الفلسطيني الحاد أكد الدكتور هاشم رمضان من غزة على قضية التضامن الدولي وأن هذا التضامن ساهم بشكل كبير في إحياء القضية الفلسطينية لدى الشعوب والحكومات في العالم، ويجب أن تقف السلطة الفلسطينية بشكل جدي لدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتقد الباحث موقف السلطة الفلسطينية مما يحدث في القطاع، مؤكداً على أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تكون ممثلة لكل الشعب الفلسطيني وإذا ما كانت عاجزة عن ذلك لابد من استبدالها بكيان آخر يمثل كل الشعب الفلسطيني، ففتح لا تستطيع وحدها تمثيل الشعب الفلسطيني، وكذلك حماس لا تستطيع أن

تدعي أنها تمثل كل الشعب الفلسطيني ، واستمرار الانقسام أصبح كارثياً على كل الشعب الفلسطيني ، وأضاف أن هناك أيضاً تهجير وإبادة تتم بشكل صامت في شمال الضفة الغربية ومنطقة المخيمات ، فالمشروع الصهيوني هو مشروع استيطاني كبير يتحدث عن الأرض الفلسطينية ولبنان وسوريا والأردن بل والسعودية ومصر، مؤكداً على أن الولايات المتحدة في هذا الصراع ليست وسيط فهي طرف في الإبادة وهذا ليس بجديد فقد فعلت هذا قبل ذلك مع الهنود الحمر، وفي مطالباته للسلطة الفلسطينية ومصر طالب الباحث بضرورة انسحاب السلطة الفلسطينية من اتفاقية أوسلو كما طالب بموقف مصري أكثر فعالية لوقف الحرب وإدخال المساعدات. وفي مداخلة له علق الباحث الفلسطيني صالح شعبان علي المطالبات المتكررة بموقف عربي موحد ، بأنه لا يمكن المطالبة بموقف عربي موحد بدون وحدة فلسطينية ، فمشروع ننتيا هو لا يمكن مواجهته إلا من خلال مشروع فلسطيني موحد ، وأضاف أن مسألة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية أصبحت ظاهرة تتوسع حتى أن بعض الأحزاب النرويجية بدأت في إدراج القضية الفلسطينية ضمن برامجها الحزبية ، وأضاف أن هذه الدائرة الخاصة بدعم القضية الفلسطينية بدأت تتوسع وتحتاج أوروبا بشكل كبير في مواجهة اليمين المتطرف المناصر لإسرائيل وهو ما يجب توظيفه بما يخدم القضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار أيضاً طالب أحد الباحثين بضرورة استعادة منظمة التحرير مكانتها كممثل لكل الشعب الفلسطيني مضيفاً أن المدخل لمواجهة التحديات الراهنة ولابد من استغلال حالة التعاطف الدولي والعربي لخدمة القضية خاصة وأن الشعب الفلسطيني كله يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة.

مقترحات إيجاد مبادرات لوقف التهجير والإبادة

من الموضوعات الأساسية التي أخذت مساحة من المناقشات في اللقاء موضوع سرعة إيجاد مبادرات للعمل على الأرض لوقف عمليات الإبادة والتهجير وإنقاذ سكان القطاع من مجاعة وشيكة حيث تحدث الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني هاني بوكار عن عجز ملايين الفلسطينيين في الضفة وداخل الخط الأخضر وفي الخارج ومعهم وملايين العرب عن وقف الإبادة في غزة وأن الوضع كارثي والموت

يطال الجميع وأنه لا وقت للكلام والمقالات ولكن لابد من الخروج بمبادرة وذلك من خلال رؤية خاصة في ظل غياب السلطة ومنظمة التحرير عما يحدث في غزة ، وأضاف لابد من الإعلان عن مبادرة تمثل موقف موحد لإنقاذ ماتبقى تشمل هذه المبادرة فلسطيني الضفة والخط الأخضر ، واستنكر ضعف الدعم الشعبي العربي والفلسطيني لغزة مؤكداً أن الحركات اليهودية والمنظمات الإنسانية في أوروبا في الخارج والداخل المناهضة للحرب قد نظمت تظاهرات وحشود لرفض استمرار الحرب أكثر من العرب والفلسطينيين أنفسهم رغم ما يحدث من جرائم بشعة في غزة ، وأضاف أن الحديث عن الواقع الفلسطيني لا يكون بعيداً عن الإبادة في غزة ، وأن طوفان الأقصى جاء من أجل الأقصى وما يحدث فيه من جرائم وتدنيس وأعتداء علي الحرائر ولا يمكن أن تتصل السلطة من مسؤولياتها في دعم القطاع ووقف الجرائم البشعة التي تتم يومياً .

وأضاف أنه يمكن طرح مبادرة خاصة بموضوع السلاح في إطار قوات دولية عربية يكون السلاح في غزة من خلال شرطة مدنية خاصة أن السلاح في غزة أصبحت مجرد سلاح خفيف بعد أن دمر الاحتلال معظم قدرات حماس التسليحية. يتفق عمر عساف رئيس المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج والمحلل السياسي مع سرديّة أنه لا مجال للكلام في ظل هذه الظروف الحرجة للغاية ولا بد من صياغة مبادرة بشكل سريع اليوم قبل غد لأن الفصائل من الواضح أنها لن تتحرك في هذا الاتجاه وأن السلطة موقفها معروف للجميع ، وتقوم هذه المبادرة على مجموعة من المبادرين الوطنيين للقيام بعمل على الأرض وذلك في اتجاهين ، الأول في اتجاه القوى السياسية الوطنية ليجبرها على التحرك ، والثاني في اتجاه السلطة الفلسطينية ليجبرها على الفعل بدلاً من الانشغال بمن سيتولى نائب الرئيس أو غيره من الأمور الفرعية ، وفالأولى الآن لوقف المجزرة التي تحدث في غزة ، ثم بعد ذلك التركيز على إعادة بناء وتصويب النظام السياسي الفلسطيني على أسس المشاركة الشعبية. كما قدم أحد الباحثين في كلمته مقترح بضورة قبول إدارة مصرية أو عربية للقطاع أو اعتبار القطاع وديعة لدى جهة عربية مؤكداً أنه لا يمكن القبول بالسلاح في يد حماس فحماس لا تمثل كل الشعب الفلسطيني ، فلا يمكن القبول بوجود

السلاح في يد فصيل أو حزب ولكن السلاح يجب أن يكون سلاح وطني فلسطيني ، ولا بد من حماس أن تقوم بمراجعات فقد دخلت الحرب في إطار انقسام فلسطيني وجاءت النتائج عكسية و أضاف أنه لا يلوم المقاومة أو ينتقدها لكن لابد من من المراجعات فسلح حماس ليس خط أحمر ولكن الخط الأحمر الحقيقي هو الدم الفلسطيني.

وتحدثت دكتورة فيحاء عبد الهادي مديرة العامة، مؤسسة «الرواة للدراسات والأبحاث»، وهي عضوة في المجلس الوطني الفلسطيني ، عن ضرورة القيام بعمل عاجل يعزز الصمود في مواجهة التهجير من خلال المبادرات وقد تبنت مبادرة من مجموعة ممن أسمتهم التقديميين المصريين وعلى رأسهم أستاذ حمدين صباحي والدكتور حسن نافعة والدكتورة منى مينا والدكتورة عائدة سيف الدولة وهي حملة «المليون توقيع» وهي تهدف إلى جمع مليون توقيع من أجل إنقاذ غزة ولا تقتصر حملة التوقيعات على الداخل المصري ولكن تمتد للمحيطين العربي والدولي فهناك حاجة ملحة شديدة لدخول المساعدات إلى القطاع وهناك المئات من الشاحنات أمام المعبر ، ويقوم المقترح على أن تقوم شخصيات اعتبارية لها أسمها تذهب إلى رفح وتدخل مع هذه الشاحنات خاصة وأن الحكومة المصرية ضد التهجير وتسعى إلى إدخال المساعدات وقد صرح بذلك الرئيس السيسي أكثر من مرة ، ويهدف ذلك لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في القطاع لإفشال مخطط التهجير وحتى لو فشلت هذه الشخصيات الاعتبارية في إدخال المساعدات فإن وصولهم للمعبر يمثل رسالة للفلسطينيين في غزة أننا معكم ونحاول من أجلكم ودعت دكتورة فيحاء إلي توقيع الجضور علي البيان الخاص للحملة من خلال الرابط الخاص بالحملة علي الانترنت.

حتمية إصلاح الداخل الفلسطيني الرسمي والمقاوم وتوحيد الصف تناول الباحث محمد أبو القمصان سردية التحرك بعيداً عن دائرة الاستقطاب التقليدي بين فتح وحماس أو بين السلطة وحماس وذلك لإنقاذ الوضع الفلسطيني ، وطرح فكرة وجود شخصيات وطنية فلسطينية مقبولة لدي الجميع ، وذلك بهدف كسر الحرب على غزة ، وإجبار اسرائيل على التوقف ، هذا التجمع يبدأ

فلسطيناً ويتوسع ليشمل أعضاء في البرلمانات الأوروبية والكونجرس الأمريكي من المناهضين للحرب في غزة والمعروفين بمناصرة الحقوق الفلسطينية ، وبالتنسيق مع مصر يمكن أن تتجمع هذه الشخصيات عند معبر رفح وتبدأ بالدخول من خلال المعبر إلى غزة بهدف كسرة الحصار ووقف الحرب وإدخال المساعدات.

كما أكد الباحث أن الموقف يتطلب فعل غير عادي فالسلطة تقع تحت سطوة الاحتلال ولا تستطيع أن تقرر أو أن تفعل بدون إذن الاحتلال وذلك خوفاً من مصير الرئيس الشهيد ياسر عرفات فالسلطة ليست حرة في قرارها .أما حماس فهي مصنفة كحركة إسلامية إرهابية لدى العديد من الحكومات الغربية ، أي يمكن القول أن السلطة الفلسطينية تعاني الكثير من نقاط الضعف علي المستوى الاستراتيجي وعلى رأسها سطوة الاحتلال وحماس تعاني أيضاً من نقاط الضعف وعلى رأسها تصنيفها وقبولها لدى الرأي العام الغربي واختتم الباحث حديثه عن ضرورة إيجاد مخرج للشعب الفلسطيني وهذا المخرج لن يكون إلا من خلال طرف ثالث يحظى بالقبول لدى الجميع وقد يكون هذه الطرف له جذور في التنظيمات الوطنية الفلسطينية. أما الدكتور أمجد شهاب المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية فقد انتقد أوضاع السلطة الفلسطينية وتحول النخبة السياسية الفلسطينية إلى طبقة مستفيدة تسيطر على مقدرات وميزانية الشعب الفلسطيني والتي تبلغ ٦ مليارات دولار وتعمل على الحد من المشاركة دون السعي لإيجاد حلول لمعاناة الشعب الفلسطيني وكل ما يهمها هو إقصاء حماس في إطار الصراع بين فتح وحماس الذي يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني وقد تم استنزاف مقدرات الشعب الفلسطيني في هذا الصراع الداخلي ومحاولات الأقصاء وتساءل أين السفارات الفلسطينية الموجودة حول العالم وماذا تعمل ولماذا لا تتحرك هذه السفارات لدى المحاكم الوطنية الدولية وليس الاكتفاء بانتظار ما ستصل إليه الأمور من خلال دعوة دولة جنوب أفريقيا في المحكمة الجنائية الدولية ، هذه السفارات تمثل فلسطين الرسمية ويجب أن تتحرك ويكون لها فعل على الأرض.

وأضاف الدكتور أمجد أن إسرائيل في إطار استراتيجيتها لتصفية القضية الفلسطينية تركز على استراتيجية مزدوجة الرأس ، ففي الوقت الذي ترتكب المجازر وتهجر

الفلسطينيين في غزة تركز على إيجاد مخرج سياسي يقضي على فكرة ثقافة المقاومة أو علي فكرة هدم المقاومة وتنحي حركة حماس فكرياً وسلطوياً في قطاع غزة وهو ما سينعكس بشكل سلبي على القضية الفلسطينية والسلطة في تركيزها على استسلام حماس تمثل استراتيجية مدمرة فهزيمة المقاومة ليست في صالح السلطة أو الشعب الفلسطيني. وأضاف إذا كان هناك أزمة سياسة أزمة شرعية أزمة ثقة أزمة برنامج يتحمل مسؤوليتها المستوى الرسمي مع غياب استراتيجية لدى السلطة الفلسطينية للدفاع عن الشعب الفلسطيني من إعتداء المستوطنين ويرى الباحث أن الحل يجب يبدأ من الداخل الفلسطيني رغم أن الدول العربية تتحمل مسؤولياتها ولكن المشكلة مشكلة التقصير الفلسطيني قبل التقصير العربي.

في الختام دارت نقاشات الورشة الحوارية حول أن القضية الفلسطينية تواجه خطراً وجودياً وأن كل فلسطيني في غزة والضفة والخط الأخضر هو مستهدف بالتهجير والإبادة وأنه من الخطأ تحميل حماس المسؤولية عما ترتكبه دولة الاحتلال من جرائم بغض النظر عن الجدل حول طوفان الأقصى وهل هو خطوة صحيحة أم خاطئة ، ووفقاً لرأي أستاذ هاني المصري مدير مركز مسارات ، يجب أن تتوقف القيادة الفلسطينية عن مطالبة حماس بعدم توفير الذرائع لإسرائيل للاستمرار في الإبادة والتهجير، لأن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية تجاوز مرحلة استخدام الذرائع إلى السعي لتطبيق مخططات موضوعة سلفاً تستهدف تصفية القضية بمختلف مكوناتها، بما في ذلك الضم و تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وإقامة «إسرائيل الكبرى» المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

لقد أصبحت السلطة مطالبة بالاستعداد للمشاركة في تشكيل حكومة وفاق وطني وفق إعلان بكين او بتمرير لجنة الإسناد كأضعف الإيمان وتحمل مسؤوليتها عما يحدث في غزة فهي تمثل كل الشعب الفلسطيني ، كما أن توقع خروج حماس نهائياً من المعادلة السياسية غير واقعي واستسلام المقاومة ليس في مصلحة السلطة ولا الشعب الفلسطيني.

كما أن هناك ضرورة ملحة لإيجاد مبادرات عاجلة لوقف الحرب ووقف الإبادة وإفشال مخطط التهجير وضرورة توحيد الصف الفلسطيني قبل الحديث عن



موقف عربي موحد ، فالانقسام الفلسطيني يبدد كل جهود واستراتيجيات التعامل مع المخططات الإسرائيلية فوحدة الفلسطينيين ستعزز صمودهم، وتقويهم، وتمكنهم من إحباط المخططات المعادية، وهي تتحقق سواء من خلال حكومة وفاق على أساس برنامج وطني أو من خلال لجنة إسناد على أمل أن تكون مؤقتة وتؤدي إلى حكومة وفاق، ثم الاحتكام إلى الشعب عبر انتخابات، وتشكيل وفد فلسطيني موحد لوقف حرب الإبادة والتفاوض بشأن الأسرى والرهائن ودخول المساعدات.